

أنيس محسن

عين الحلوة آخر عواصم الشتات: فقر وسلاح وجهود لمنع الانفجار

فضلاً عن عمليات الاغتيال التي كان آخر ضحاياها المسؤول العسكري في حركة "فتح" طلال الأردني، علماً بأن عين الحلوة يخضع لإجراءات عسكرية لبنانية، ولحصار مفروض عليه منذ أكثر من ٣ عقود. هذا الكم من الضخ الإعلامي السلبي من خارجه، ومن السلبات القادمة من داخله، يجعل، حتى بعض الفلسطينيين من مخيمات أو أماكن سكن أخرى، يتهيب من القيام بزيارته. لكن كيف يمكن الكتابة عن أرض أو شيء أو شخص من دون أن نراه أو نلمسه؟

إنّذا، كان لا بد من زيارة ميدانية للمخيم للاطلاع على ما فيه ومن فيه، وربما لاستراق نظرة إلى "الإرهابيين" الأفغان والسعوديين والسوريين واللبنانيين، الذين تتحدث تقارير إعلامية عنهم، فضلاً عن الفلسطينيين الموجودين فيه والمدججين بأنواع السلاح!!

وسط كل ما قيل وما يقال، تتسرب الرهبة حتى إلى قلب من عاش حروب لبنان وأهوالها، واختبر المخيمات كلها، ومنها عين الحلوة عندما كان عاصمة للثورة، وأرض حرب عصابات (على صغره) ضد

ليس تورا بورا، وبالتأكيد ليس المدينة الفاضلة، ولا هو هانوي الفيتنامية. مخيم عين الحلوة آخر عواصم الشتات مهدد بالانفجار داخلياً، ومهدد بالتفجير من الخارج. يقال إنه يخبئ شذاز الآفاق كلهم في لبنان، وربما في العالم.. وحكي عنه أنه غرفة عمليات الحرب السورية، بل تخوفت صحافية لبنانية مرة في جريدة يُفترض أنها "صديقة فلسطين" من أن يصبح سجن رومية اللبناني، الذي يُسجن فيه إسلاميون متطرفون، قاعدة للإرهابيين مثل عين الحلوة.. قيل الكثير إلى درجة بات يمكن أن يتصوره من لا يعرفه بأنه بحجم قارة، بينما هو يقع على مساحة لا تتعدى كليومتراً مربعاً واحداً، يعيش فيه أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة!!

ومنذ عدة أعوام، يشهد المخيم الواقع على الكتف الجنوبي الشرقي لمدينة صيدا، حالة من الفوضى الأمنية تفاقم في منتصف سنة ٢٠١٥، وبات من العادي إطلاق نار في الهواء و / أو إلقاء قنابل صوتية وسط المنازل أو في السوق، وصولاً إلى اشتباكات عنيفة بين أطراف متصارعة، تُوقع قتلى وجرحى معظمهم مدنيون،

المرور به لا يتطلب سوى تحية ابن المخيم على مسلح من المخيم أيضاً، وضحكة، ثم مرور بلا تفتيش ولا سؤال.

المرّة الأخيرة التي زرت فيها المخيم كانت في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، علماً بأنّي كنت دائم الوجود فيه في سنتي ١٩٧٨ و١٩٧٩، ثم زرتة شهراً كاملاً في سنة ١٩٨٥ لحظة انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي منه، وبنت فيه الليلة الأولى التي عاشها المخيم بلا وجود احتلالي في محيطه، ثم ليالي أخرى.. والهدف إجراء تحقيق صحفي عن المخيم، في حينه.

هذه المرّة كان المخيم صورة أخرى، بدا أشبه بحي فقير على هامش إحدى المدن الكبرى. ما من شيء يشبه نفسه فيه: البيوت ذات الطبقة الواحدة التي تحتوي على شجرة أو كرمة عنب، امّحت، وحلّ مكانها أبنية من عدة طبقات متلاصقة بغير تناسق، كأنها غابة أسمنت متشابك بعضها ببعض الآخر؛ شارع ضيق فيه من الحفر والأحوال

الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥.

ولأن الرهبة تأخذ مجراها في ظل الضخ الإعلامي السلبي، أطلب من رفاق إدخالني إلى هذه "البؤرة"...!!

ما هي إلا دقائق قليلة، وانطلاقاً من حيث كنت في مدينة صيدا، مروراً بمنطقة التعمير، حتى أصبحنا أمام حاجز الجيش اللبناني على مدخل "الشارع التحتاني".

دشمة أسمنتية كبيرة، ومدخل لا يكاد يتسع لسيارة واحدة. وجندي لبناني يقف عندها. الرفيق الذي تكفل بإيصالي إلى المخيم، وهو من سكانه، يعرف ما يتعين عليه القيام به: يلقي التحية؛ يطفئ محرك السيارة ويسحب مفتاحها؛ يترجل ويتجه إلى صندوق السيارة الخلفي ليفتحه ليفتشه الجندي؛ يتجه إلى غطاء المحرك ويفتحه للتفتيش أيضاً.. يلقي الجندي نظرة فاحصة علينا داخل السيارة... ثم ندخل إلى المخيم حيث ينتظرنا حاجز القوة الأمنية المشتركة، لكن



التفتيش على حاجز الجيش اللبناني



حاجز القوة الأمنية الفلسطينية

فعين الحلوة كان تارة بؤرة أمنية تهدد وحدة لبنان كله، وطوراً هو مركز التطرف الإسلامي في المنطقة كلها، وتارة أخرى هو مركز قيادة وتنسيق لـ "الإرهابيين" الذين يقاتلون في سورية.

تلك المقالات والتحقيقات والتقارير الاستخباراتية - الإعلامية عن عين الحلوة، والتي تنقل معطياتها عن "مصادر أمنية"، إنما هي واحدة من عدّة تكبير خطر المخيم، كي لا تُسأل السلطة اللبنانية عن سبب عدم تمكّنها من "إنهاء هذه الحالة الأمنية" من جهة، وكي تتمكن الطبقة السياسية اللبنانية، من جهة أخرى، من استخدام المخيم كفضاعة بوجه من يطالب بحقوق الفلسطينيين، مثلما تعبير "التوطين" الذي دخل في صلب الدستور اللبناني وبات لازمة مرتبطة بكلمة فلسطيني في لبنان، من دون البحث عن "أنطولوجيا" هذه الكلمة التي تعني إسكان الفلسطينيين، وتخفي بعداً لإنسانياً هو السعي الدائم لإعادة تهجير

أكثر ممّا فيه من أسفلت، وأعلاه شبكة أسلاك كهربائية كثيفة ومتقاطعة كأنها خيمة ممتدة على طول الشارع؛ أناس في شوارعه وأزقته معظمهم يتدلى من على وسطهم مسدس ظاهر للعيان، لكن لا أحد غريباً، كلهم أبناء المخيم، ومرافقي يلقي التحية عليهم بالاسم، ويوقف سيارته للحديث مع هذا وذاك... إلى أن وصلنا إلى ساحة باتت تُستخدم موقفاً للسيارات، وخصوصاً لمن يقع بيته داخل الأزقة الضيقة حيث لا مجال للدخول سوى للمشاة.

إن المتابع لما كتب عن مخيم عين الحلوة يتخيل أنه جبال "تورا بورا" في أفغانستان، أو وزيرستان حيث السيطرة هي لتنظيم "طالبان - باكستان"، أو البادية العراقية - السورية حيث ينشط تنظيم "داعش"، وأنه ليس تلك البقعة التي، حتى إن أضيف إليها الأحياء أو التجمعات المجاورة، لما بلغت أكثر من كيلومتر مربع ونصف كيلومتر مربع!!



أشرطة الكهرباء كأنها شبكة فوق الشارع

الفلسطينيين تحت لازمة "حق العودة".

البيئة والبنية التحتية

كان مخيم عين الحلوة عند تأسيسه، وعلى غرار باقي المخيمات، عبارة عن خيم اصطفت الواحدة قرب الأخرى، ولمّا تحولت إلى غرف سكنية مبنية بحجارة أسمنتية التصق المنزل بالآخر وتداخل بعضها في بعض. وزاد في هذا الاكتظاظ الزيادة في عدد السكان، والمضايقات التي تعرّض لها اللاجئون الفلسطينيون خلال حربي المخيمات ونهر البارد، ومنع الفلسطينيين من تملك شقة سكنية، الأمر الذي دفع سكان المخيم إلى اللجوء إلى البناء العامودي غير المنظم الذي زاد ضيق المساحة فيه بلة. وباتت المنازل في المخيم تعاني الرطوبة والظلمة وضعف التهوية جرّاء ضيق المساحة والتصاق بعضها ببعض الآخر. وبسبب عدم وجود رقابة، وفوضى البناء،

وصعوبة إدخال المواد المطلوبة، فإن جدران المنازل وسقوفها ضعيفة، إلى درجة أن عدداً كبيراً من المنازل يعاني تصدّعا في جدرانه، وتشقّقاً في أسقفه، وتسرباً للمياه إلى داخل المنازل، الأمر الذي يزيد في الأضرار الناجمة أصلاً عن ضعف دخول الشمس إلى داخل الغرف.

وبينما كانت الأونروا منذ توليها أمر المخيمات، تقدم إلى اللاجئين الخدمات الطبية وخدمات التنظيف، فضلاً عن توزيع الإعاشات، فإن توقف بعض الممولين، وتلكؤ آخرين عن تقديم المال إلى المنظمة الدولية، ساهما في خفض متواصل لتقديرات الأونروا التي باتت الآن خدمات طوارئ لا تسمن ولا تغني من جوع. وما يزيد الطين بلة، أن عيادات الهلال الأحمر الفلسطيني ومستشفياته التي كانت ناشطة في سبعينيات القرن الماضي ومطلع ثمانينياته، وتسدّ ثغرة حقيقية في الواقع الصحي للمخيمات، باتت، على غرار

الشمالي والمخرج الجنوبي للمخيم. وهناك فوضى وعشوائية في وضع المطبات والتعدي على الطرقات من طرف أصحاب المحال والدكاكين، علاوة على عدم وجود مواقف للسيارات، وهو ما يجعل الطرقات الضيقة موقفاً للسيارات يتسبب بأزمة سير خانقة، أما الطرق الفرعية والأزقة، فضيقة ومظلمة ليلاً.

اقتصادياً: وفقاً للأونروا، فإن

هناك ٥٠٠٠ عائلة فقيرة في مخيم عين الحلوة، منها ١٤٠٠ عائلة في حالة فقر مدقع تستفيد من برنامج الطوارئ، غير المستقر، والذي تتأرجح التقديمات فيه بحسب التمويل الذي يصل إلى الصندوق المخصص بالبرنامج، كما أن معدلات الفقر ازدادت بسبب خفض ميزانيات الفصائل الفلسطينية، وبالتالي خفض نسبة المتفرغين لديها.

ويقدّر متوسط مدخول الفرد في المخيم ما يقارب الـ ٣٥٠,٠٠٠ ليرة لبنانية شهرياً، أي ما يوازي خط الفقر العالمي. ويتأثر شباب مخيم عين الحلوة، كما باقي المخيمات، بواقع سوق العمل المقفلة في وجه الفلسطينيين، إلا من الأعمال الشاقة التي لا يعمل فيها اللبنانيون.

وعلى الرغم من الوضع المزري الاقتصادي والبيئي، فإن ثمة مبادرات فردية وخاصة يمكن أن يُبنى عليها لو أُريد للمخيم أن يخرج من أزماته. ومن هذه المبادرات مصنع لإعادة التدوير، حيث تُجمع النفايات الصلبة القابلة للتدوير من المخيم، ويُجلب بعضها الآخر من خارجه، ثم تعالج من خلال الفرغ أو الضغط ليعاد بيعها إلى معامل البلاستيك، وتجميع المعادن أو صهرها.

ثقافياً: لا يوجد في المخيم مكتبة عامة، كما أن هناك ضعفاً في الإقبال على القراءة

عيادات الأونروا، تفتقد أساسيات تقديم العلاج والدواء للمرضى، علماً بأن كثيراً من العيادات والمستشفيات أقفل أبوابه بعدما ضعف أو توقف تمويل منظمة التحرير لللال الأحمر الفلسطيني في مخيمات لبنان، وذلك بشكل تصاعدي منذ بدء عمل السلطة الفلسطينية في الثالث الأخير من تسعينيات القرن الماضي.

بيئياً: إن حاويات النفايات غير كافية، وبعضها قريب من المنازل ومن المدارس وعيادة الأونروا والأماكن العامة حيث تتراكم النفايات في الشوارع، ولا يتعاون الأهالي مع عمال التنظيفات، بسبب غياب الوعي البيئي لدى سكان المخيم.

وفيما يتعلق بشبكة الصرف الصحي في المخيم، فهي قديمة وتتداخل مع شبكة المياه في بعض الأحياء، وتنبعث منها الروائح الكريهة وتعيش فيها الجرذان والحشرات التي تدخل منها إلى المنازل.

ولا تصلح المياه التي تقدمها الأونروا للشرب بسبب تلوثها، وهي مخصصة للاستعمال المنزلي فقط، والشبكة بحاجة إلى صيانة، فضلاً عن التعقيم والتنقية كي تصبح صالحة للشرب، والأهالي، في معظمهم، يشتررون مياه الشفة من محلات تكرير المياه التي لا تخضع لشروط الرقابة الصحية.

ولا تفي كمية الطاقة الكهربائية بحاجة سكان المخيم المتزايدة، كما أن الشبكة قديمة والأسلاك مهترئة، الأمر الذي يشكل خطراً على حياة الناس، وهناك فوضى في التمديد، وهو ما يزيد الضغط على المحولات ويسبب أعطالاً كثيرة فيها.

وطرقات المخيم الرئيسية ضيقة ولا تتلاءم مع التزايد الكثيف في عدد السيارات، وهي معبدة بشكل بدائي، وفيها كثير من الحفر والتشققات، وخصوصاً في المدخل



معمل إعادة التدوير

الانسحاب الإسرائيلي في سنة ١٩٨٥، التنظيم الأقوى والمسيطر، إلى جانب فصائل منظمة التحرير الفلسطينية الأخرى، إلى أن تحوّل اهتمام القيادة الفلسطينية بعد تشكيل السلطة الوطنية اعتباراً من مطلع تسعينيات القرن الماضي، إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، فانخفض الدعم المالي للمخيمات الفلسطينية في الشتات، وصارت السلطة الوطنية دور منظمة التحرير، الممثل الشرعي المعترف به عربياً ودولياً لجميع الفلسطينيين في الداخل والشتات. وقد أهملت السلطة الشتات بقدر كبير، وجرى إضعاف حركة "فتح" التي كانت تمثل العمود الفقري لمنظمة التحرير، عبر خفض ميزانيات ساحاتها (منظماتها)، ولا سيما في الشتات، الأمر الذي فتح المجال سريعاً أمام بروز مجموعات أخرى، ولا سيما الإسلامية منها التي تمولها دول أو جهات خليجية وعربية ذات توجه إسلامي، وكذلك إيران. وسط مرحلة التخلي لمنظمة التحرير و"فتح"، وضعف فصائل المنظمة الأخرى،

والمطالعة، وهو أمر لا يخص عين الحلوة حصراً، إذ إن نسبة الإقبال على القراءة والمطالعة متدنية في لبنان بصورة عامة. أمّا تعليمياً، ففي عين الحلوة ثمان مدارس، خمس منها ابتدائية، ومدرستان متوسطتان، وثانوية واحدة، وهي: الفالوجة؛ قبية؛ المنطار؛ عسقلان؛ السموع؛ مرج بن عامر؛ حطين؛ بيسان. وتتفشى ظاهرة التسرب لدى الطلاب الفلسطينيين حتى وصلت نسبتها إلى ١١٪. ويعزز هذا الأمر الصعوبات الجمة في إيجاد وظيفة في سوق العمل اللبنانية أمام المتخرجين الجدد، فضلاً عن حالة الفقر المنتشر بين الفلسطينيين، الأمر الذي يجعل الطالب يتوجه إلى العمل الحرفي / المهني ليساعد أهله.

الفصائل والمجموعات

"المتطرفة" ومرجعياتها

بقيت حركة "فتح" في عين الحلوة، بعد

الطرف الشرقي للمخيم، وفيه تتموقع مجموعة "المقدس" الإسلامية، ويجاوره إلى الغرب حي عرب الزبيد وتتموقع فيه مجموعة أسامة الشهابي الإسلامية؛ أمّا حي الصفصاف المتداخل مع حي الراس الأحمر في نواة المخيم، وإلى الغرب من عرب الزبيد، ففيه مقار لقائد اللجنة الأمنية المسؤول العسكري في حركة "فتح" اللواء منير المقدح، ومقار أخرى لـ "فتح" والجبهة الديمقراطية و"عصبة الأنصار" ومجموعات إسلامية (أخرى)؛ وشرقي الصفصاف والراس الأحمر يقع حي الطيرة وفيه تتموضع مجموعة بلال بدر الإسلامية. وفي الطرف الجنوبي الشرقي للمخيم حيث يقع جبل الحليب، فإن الغلبة فيه لحركة "فتح"، وهو يضم مقر كتيبة "شهداء شاتيل"، ومعسكر أشبال "فتح"، إلى جانب مكتبين للقيادة العامة وجبهة التحرير؛ ويشغل القائد العسكري الفتحاوي محمود عيسى (اللينو) المقرب من محمد دحلان مساحة لمقره في حي صفوري الذي يضم أيضاً كتيبة أبو شادي السبربري التابعة لـ "فتح"، ومكتبين للجبهتين الشعبية والديمقراطية ولكل من حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي، وعلى طرفه الغربي توجد مجموعات تابعة لـ "جند الشام"، وإلى الجنوب منه يقع حي حطين وفيه مجموعات إسلامية.

إن هذا التداخل لسيطرة الفصائل والمجموعات المسلحة الأخرى بين الأحياء المكتظة سكانياً، والضيقة بسبب الأبنية المتلاصقة، يمكن أن يعطي صورة لما يجري خلال المعارك، ولحجم الخراب الذي يمكن أن يحدث فيما لو استخدمت أسلحة أكثر فتكاً من السلاح الذي استخدم في الاشتباكات الأخيرة، وكمن الضحايا يمكن أن تقع جراً اشتباك، حتى إن كان بالسلاح الفردي والخفيف.

ظهرت في مخيم عين الحلوة مجموعات متنوعة، وخصوصاً إسلامية، تأثرت بالانتشار السريع لمنظمات متطرفة مثل "القاعدة" والمجموعات التابعة لها لاحقاً في العراق بعد الغزوتين الأمريكيتين في سنتي ١٩٩٣ و٢٠٠٣، فوقع المخيم تحت سيطرة ملحوظة لهذه المجموعات التي لم تستطع حكم المخيم بمفردها، وإن طبعته بطابعها المحافظ.

وعملت "فتح" على استعادة دورها في المخيم منذ سنة ٢٠٠٥، ونجحت إلى حد كبير في ذلك، لكن الخلافات الداخلية بين قياداتها المحلية التي تأثرت أساساً بخلافات على مستوى المركز، جعلت من الحركة أحد مراكز القوى المتعددة إلى جانب المجموعات الإسلامية.

والداخل إلى مخيم عين الحلوة والمتجول في أحيائه، يمكنه أن يميز مناطق النفوذ هذه، المتداخلة في معظمها، فمخيم الطوارئ الواقع غربي المدخل "التحتاني" للمخيم شبه محصور بالقوى الإسلامية، مثلاً، "عصبة الأنصار الإسلامية" وبقايا تنظيمي "جند الشام" و"فتح الإسلام"، كما أن عدة منازل فيه لا تزال مهجورة جزاً احتراقها خلال الاشتباكات الأخيرة، وإلى الغرب منه ثمة موقع للجيش الشعبي التابع لـ "فتح"، وأيضاً مجموعة من "جند الشام". وقبالة حي الطوارئ من الجهة الشرقية، يخضع حي البركسات لحركة "فتح" وفيه قيادة الأمن الوطني، وبين الحيّين يمتد المدخل الرئيسي للمخيم من جهة حي التعمير، حيث تتمركز القوة الأمنية المشتركة، وفيه مكتبان أحدهما للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وآخر لـ "فتح". وإلى الجنوب من هذه المنطقة يقع حي بستان القدس الذي تسيطر عليه حركة "فتح"، وأعلاه على يمين حي البركسات يقع حي طيطبا على

وإذا ما كانت الفصائل الفلسطينية التاريخية معروفة وليست بحاجة إلى تعريف عنها، فإن المعلومات بشأن المجموعات الإسلامية الناشئة حديثاً قد لا تكون متاحة لكثيرين، ولذلك نضيء هنا بإيجاز عن بعضها نقلاً عن تقارير إعلامية وأحاديث شخصية أجريت مع متابعين لمسيرة هذه المجموعات:

١ - "عصبة الأنصار": تُعتبر أقوى المجموعات الإسلامية في عين الحلوة وأكبرها. ويقول موقع "بوابة الحركات الإسلامية" في تعريف عن "عصبة الأنصار" (في الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.islamist-movements.com/2365>)

إن تأسيس العصبة يعود "إلى أواخر الثمانينيات، وتحديدًا عام ١٩٨٧ على يد الشيخ هشام شريدي" الذي "كان ينتمي إلى إحدى الفصائل الوطنية الفلسطينية" (حركة "فتح"). وكان شريدي أحد المقاتلين الذين صمدوا في مخيم عين الحلوة خلال الاجتياح الإسرائيلي في سنة ١٩٨٢، وقد أسر واعتقل في معتقل أنصار، ليخرج منه متدينًا، فيؤسس العصبة التي مارست العنف في إلزام الناس على اتباع التقاليد الإسلامية، واصطدمت، بسبب تزمته، بمعظم الفصائل، وتسببت باندلاع اشتباكات مسلحة. واغتيل الشيخ هشام الشريدي في سنة ١٩٩١

"داخل مخيم عين الحلوة، ووجهت أصابع الاتهام باغتياله إلى العقيد في حركة فتح أمين كايد الذي اغتيل هو الآخر عام ١٩٩٩ في منطقة سيروب، واتُّهم عناصرُ عصبة الأنصارُ باغتياله انتقاماً لمقتل شريدي [...]". بعد اغتيال الشيخ هشام في العام ١٩٩١، بايع مناصرو "عصبة الأنصار" أحمد عبد الكريم السعدي (أبو محجن) بالإمارة، فأخذ نفوذها يتنامى، وذاع صيتها أكثر بعد مقتل رئيس جمعية المشاريع الخيرية

الإسلامية الشيخ نزار الحلبي بتاريخ ١٩٩٥ في بيروت، وبعد زيارة قام بها العقيد عباس إبراهيم رئيس فرع مخابرات الجيش اللبناني في الجنوب عام ٢٠٠٦، [اللواء عباس إبراهيم أصبح لاحقاً المدير العام للأمن العام] في أول زيارة لمسؤول أمني لبناني رسمي إلى المخيم، حيث اتُّهمت "عصبة الأنصار" بتنفيذ هذا الاغتيال، ومنذ ذلك التاريخ توارى "أبو محجن" عن الأنظار.. وأوكلت قيادة العصبة إلى الشيخ أبو عبيدة كأمير، والشيخ أبو طارق السعدي كمسؤول عسكري، والشيخ أبو شريف عقل كناطق رسمي (المصدر نفسه).

ويقول محمد صالح في جريدة "السفير" اللبنانية (١٢ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٨ - محليات، ص ٥) في تقرير بعنوان: "خريطة توزع القوى الإسلامية في عين الحلوة من 'عصبة الأنصار' إلى 'فتح الإسلام': تحوّل لافت في عاصمة الشتات الفلسطيني بعدما 'شاخت' التنظيمات التقليدية": "تُعتبر 'عصبة الأنصار' من أهم القوى الإسلامية في مخيم عين الحلوة وأكثرها تنظيماً وانتشاراً لناحية العدد والمناصرين، ويبلغ تعدادها ما بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ عنصراً مع عائلاتهم وأنصارهم، وهي أول ظاهرة عسكرية تتشكل للقوى الإسلامية السلفية المتشددة والتي يطلق عليها 'المجاهدة' في المخيمات الفلسطينية على الإطلاق، وصاحبة أول مدرسة سلفية في مخيم عين الحلوة تحديداً، وحتى في المخيمات الفلسطينية، ورائدة إطلاق هذا الفكر ضمن المخيمات الفلسطينية."

ويقول الممثل السياسي لـ "حزب الشعب الفلسطيني" غسان أيوب لـ "مجلة الدراسات الفلسطينية"، وهو من سكان عين الحلوة، إن "عصبة الأنصار" تطورت في الفترة الأخيرة وتبدلت مواقفها بعدما كانت تنادي بالدعوة

(ذكره)

وخاضت هذه المجموعة معارك عنيفة، وخصوصاً ضد حركة "فتح"، إلى أن تمكن القائد الميداني للحركة العقيد محمد عبد الحميد عيسى المعروف باسم "اللينو"، من السيطرة على منزل نائب أمير الجند عماد ياسين في حي صفوري، ومن ثم استقال أميرها أبو يوسف الشرقية وانفرط عقدها كتنظيم. ولجأ من تبقى من هذه المجموعة إلى حي الطوارئ، وتسلم الإمارة الشيخ عماد ياسين، وأعاد تأسيس التنظيم، وعمل على ما يشبه المربع الأمني في هذه المنطقة. وبعد تعدد معارك هذا التنظيم مع حركة 'فتح'، وحتى مع الجيش اللبناني، أعلن في المخيم عن حل تنظيم 'جند الشام' واعتباره غير موجود، ولجأ عدد من كوادره إلى مخيم الطوارئ، وأعلنت 'عصبة الأنصار' أنهم (عناصر الجند) باتوا في عهدها" (المصدر نفسه)، علماً بأن من لم يعد إلى 'عصبة الأنصار'، شارك في تأسيس تجمع 'الشباب المسلم'.

٣ - "الحركة الإسلامية المجاهدة":

خطاب هذه الحركة في مخيم عين الحلوة خطاب معتدل وهادئ، فهي لا تحبذ العنف، وتعتبر أن وجهة سلاحها هي فلسطين، وفق ما أكد رئيسها الشيخ جمال خطاب لـ "مجلة الدراسات الفلسطينية". ويحمل الشيخ خطاب "شهادة بكالوريوس تجارة ومحاسبة" من الجامعة الأميركية في بيروت، وتتخذ [الحركة] من جامع النور في المخيم مقراً لها، وأنصارها من المعروفين في المخيم ويعملون في الحقل الاجتماعي والإنساني. وتنتشر مفاهيم هذه الحركة في أوساط المعلمين والطلاب، ووسط أعداد واسعة من الأنصار، ولها تنظيم نسائي ومنظمة طلابية قوية، وحتى إن الشيخ خطاب يحظى باحترام الجميع، ويتولى أمانة سر المجلس

الإسلامية فقط، وأصبحت تتكلم عن النضال من أجل تحرير فلسطين، وتعتبر أن هذا النضال هو عنوان وجودها.

ورداً عما يقال عن تطرف "عصبة الأنصار"، يجيب الشيخ أبو شريف عقل "مجلة الدراسات الفلسطينية" قائلاً: "عصبة الأنصار الإسلامية في الحقيقة ظلمت في فترة معينة بسبب إصاق الكثير من تهم العصبة منها براء؛ فقد كنا نمنع من الظهور على وسائل الإعلام حتى ندافع عن أنفسنا.. الآن بدأت الأمور تتضح أكثر؛ نحن حركة إسلامية تعمل من أجل نشر دين الله تبارك وتعالى، لكن في الوقت نفسه نحن أقوياء عسكرياً، لكن ليس لنا أي مشروع عسكري أو أمني، لا على مستوى المخيمات ولا على مستوى لبنان أو العالم العربي.. نحن أبناء قضية فلسطين التي نعتز بها ونعتبرها أقدس قضية تحملها الأمة العربية والأمة الإسلامية، لذلك كل الجهود يجب أن تتوجه نحو فلسطين من أجل تحريرها. مثلاً نحن قلنا خلال أحداث مخيم نهر البارد إن ما يحدث هو خطأ في المكان والزمان، وإن بنادق المجاهدين والفلسطينيين يجب ألا تستخدم داخل لبنان، وإنما يجب أن توجه إلى العدو الصهيوني المحتل لأرضنا."

ويؤكد الشيخ أبو شريف أن "الدور الواسطي للقوى الإسلامية، وفي مقدمتها 'عصبة الأنصار'، يجب أن يبقى لكي نستطيع أن نوازن بين مصلحة مخيمنا، ومصلحة جوارنا، وكيفية دعم قضيتنا في فلسطين."

٢ - "جند الشام": ولد هذا التنظيم من رحم "عصبة الأنصار"، وانشق عنها بعد اتهامها بالمهادنة والتخلي عن النهج السلفي المتشدد، وقد أسسها أميرها الشيخ أبو يوسف شرقية، ومعه مجلس قيادة مؤلف من الأمراء عماد ياسين وأسامة الشهابي وغاندي السحمراني (صالح، مصدر سبق

التربوي الفلسطيني في المخيم ولقبه 'الداعية الإسلامي'، وأنصارها يشاركون أيضاً في كل أنشطة المخيم ولجنة المتابعة واجتماع الفصائل كونهم منفتحين على الجميع" (المصدر نفسه).

٤ - "عصبة النور": مجموعة صغيرة

انشقت عن 'عصبة الأنصار'، وقاد هذا الانشقاق عبد الله الشريدي ابن هشام الشريدي مؤسس 'عصبة الأنصار'. ولم تفعل هذه العصبة شيئاً إلا إلقاء القنابل والعبوات المتفجرة على من تختلف معهم في الرأي. وفي سنة ٢٠٠٢ تمكّن عبد الله الشريدي من قتل العميد أمين كايد (من حركة 'فتح') المتهم باغتيال والده هشام الشريدي، لكنه عاد وقُتل في سنة ٢٠٠٣. وقد اندثرت هذه العصبة بعد مقتل عبد الله الشريدي، ويكاد لا يسمع بها أحد منذ ذلك الوقت" (المصدر نفسه).

٥ - "فتح الإسلام": يُعتبر هذا التنظيم

حديث الولادة في مخيم عين الحلوة إذ إن ولادته في منطقة صيدا ارتبطت بنتائج معركة نهر البارد [سنة ٢٠٠٧]، بعد سيطرة الجيش [اللبناني] وحسمه للمعركة وخروج 'فتح الإسلام' منه، حيث وصلت مجموعات من هذا التنظيم على شكل أفراد إلى مخيم عين الحلوة، وأقامت فيه تباعاً في مناطق تواجد 'جند الشام'، أي في منطقة تعمير عين الحلوة التحتاني [...]. والبعض من أفراد هذا التنظيم أقام في مخيم الطوارئ على شكل أفراد وليس كمجموعات، إضافة إلى بيوت داخل المخيم" (المصدر نفسه).

أمير التنظيم هو الشيخ عبد الرحمن

عوض (أبو محمد - مواليد سنة ١٩٦٨)

وهو "ابن مخيم عين الحلوة [...]. وكان

في بداياته منخرطاً في 'عصبة الأنصار'،

ومقرباً جداً من مؤسسها الشيخ هشام

شريدي. وبعد رحيله ترك 'عصبة الأنصار'

[....] وغادر إلى العراق، وعاد منه أكثر تشدداً" (المصدر نفسه).

وينفي من التقّتهم "مجلة الدراسات الفلسطينية" في عين الحلوة أن يكون عوض موجوداً حالياً في المخيم، على الرغم من أن كثيراً من التقارير الإعلامية والصحافية اللبنانية يردد أنه يتنقل بين عين الحلوة وأمكنة أخرى.

٦ - "تجمع الشباب المسلم": هو

تجمع غير مركزي وغير منظم، ويضم أكثر من أربعين عنصراً معظمهم من "فتح الإسلام"، و"جند الشام"، ومن شبان متدينين ومستقلين بنهج متزمت ومتطرف. وقد خاض التجمع المعارك الطاحنة الأخيرة ضد حركة "فتح".

ويقول الممثل السياسي لحزب الشعب

في لبنان غسان أيوب لـ "مجلة الدراسات

الفلسطينية" إن عناصر المجموعات المتطرفة

هم من شبان المخيم، فـ "الشباب المسلم"

خرجوا من رحم 'عصبة الأنصار' عندما

اعتدلت في مواقفها، وكذلك 'جند الشام'

ومسلمو الشام.. إلخ."

٧ - "أنصار الله": يقود هذه المجموعة

جمال سليمان، وهو من القادة العسكريين السابقين لحركة "فتح" في عين الحلوة، وقد انشق عنها احتجاجاً على مساعدتها حركة "أمل" خلال الاشتباكات مع "حزب الله"

في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، ومع

أنه ممول من طرف "حزب الله"، إلا أنه لا

يزال يرتبط بعلاقات مع حركة "فتح". وهذه

المجموعة "ظلت هامشية جداً، وفاعليتها

شبه معدومة، إلا في ميدان العلاقات

الاجتماعية العامة" (انظر: شاهين أبو العز،

"عمائم وبنادق وجلايب في مخيمات

لبنان"، "السفير - ملحق فلسطين" (بيروت)،

نيسان / أبريل ٢٠١١)



خريطة تمثل توزّع الفصائل والقوى والمجموعات الإسلامية

تدمير المخيم خط أحمر

على الرغم من وجود القوى الإسلامية المتطرفة في المخيم، فإن الفصائل الرئيسية هي الأقوى، بترقيها الوطني والإسلامي الواسطي، وكلاهما يصر على أن لا مجال، ومن غير المسموح، أن ينفجر المخيم. ويقول أمين سر حركة "فتح" وأمين سر فصائل منظمة التحرير في لبنان فتحي أبو العرادات (أبو ماهر) إن "مخيم عين الحلوة مستهدف، وثمة محاولات لجبره وجبرنا، واستدراجنا من خلال استخدام البعض منا، إلى الصراع القائم في المنطقة، وفي لبنان [...]، لكننا استطعنا تلافي ذلك، من خلال السيطرة على الاقتتال الداخلي، ومنع توسيع الاشتباك إلى ما بين المخيم وحواره."

ويتهم ممثل حركة "حماس" في لبنان علي بركة جهات بالسعي لـ "تحويل المخيمات إلى صندوق بريد أو ساحة لتصفية حسابات إقليمية ومحلية"، ويدعو "جميع الفصائل الوطنية والإسلامية الفلسطينية والقيادات اللبنانية الرسمية

والحزبية إلى التعاون للمحافظة على الأمن والاستقرار في المخيمات، لأن تفجير المخيمات سيؤدي إلى تفجير لبنان"، ويشدد على أن أمن المخيم هو "أمر يمثل أولوية لحركة حماس".

وبينما يؤكد مسؤول الجبهة الشعبية في لبنان مروان عبد العال وجود أسباب ذاتية للمشكلات الأمنية في عين الحلوة، فإنه يحيل ما يجري أيضاً إلى نيات لإظهاره كـ "بؤرة أمنية وفزاعة وسط بيئة متحركة، في لبنان وفي المنطقة، يشوبها الكثير من الاختلال". وبشأن الاشتباكات في حزيران/ يونيو وأب/ أغسطس ٢٠١٥، يعتبر عبد العال أن "فتح" استهدفت وسط رهان بأنها غير متماسكة، وبأن كل قيادي فيها يقاتل من أجل نفوذ شخصي.. وهذا رهان لم ينجح كثيراً. وثانياً، هناك محاولة [لإحداث] شرح بين 'فتح' والفصائل الأخرى، كون 'فتح' تتفرد بالقرار، لكن هذا لم ينجح أيضاً."

وفي تحليل لأسباب الفوضى الأمنية في المخيم، يقول مسؤول الجبهة الديمقراطية

لتحرير فلسطين في لبنان علي فيصل:
 "الأوضاع في مخيم عين الحلوة هي انعكاس
 لأكثر من صورة فلسطينية ولبنانية
 وإقليمية ودولية [....]. هناك الكثير من
 الاتجاهات [التي] تحاول دائماً، الزج
 بفلسطيني لبنان في أتون الصراعات
 الداخلية اللبنانية والإقليمية." ويرى فيصل
 أن "ما نحتاجه اليوم كفلسطينيين هو تنظيم
 الإطار القيادي الفلسطيني بما يعبر عن
 موقف موحد إزاء مختلف القضايا والمخاطر
 المحدقة سواء المحلية أو الإقليمية."
 ويشير الممثل السياسي لحزب الشعب
 الفلسطيني في لبنان غسان أيوب إلى وجود
 تفاهم بين القوى الوطنية والإسلامية
 التقليدية، والقوى الإسلامية الحديثة
 العهد مثل "عصبة الأنصار" و"الحركة
 الإسلامية المجاهدة" بضرورة عدم
 السماح بتفجير مخيم عين الحلوة، لكنه
 يوضح أن ثمة مجموعات أخرى غير معنية
 بفلسطين كقضية ولا يوجد تفاهم تام معها،
 مثل "جند الشام" ومجموعات ما يسمى
 بالشباب المسلم، وهذه المجموعات أكثر
 عرضة للتوظيف، ولتكون بندقية للإيجار أو
 الاستخدام أو التدمير."
 ويعتبر المسؤول الفلسطيني، أن
 الاستهداف لن يقف عند حدود "فتح"، إنما
 سيطال القوى اليسارية والقوى الوطنية
 لاحقاً. إن همّ القوى الوطنية هو الحفاظ على
 الوجود الفلسطيني في مخيم عين الحلوة،
 والحفاظ على المخيم باعتبارها محطة العودة
 إلى فلسطين، ونحن حريصون على حل
 للخلافات، خصوصاً أن عناصر المجموعات
 المتطرفة هم من أبناء عين الحلوة، وبالتالي
 لهم عائلات ولهم أسرهم وعائلاتهم،
 وبالتالي لا إمكانية لأي حسم عسكري،
 لأن ذلك يعني ارتكاب مجازر، والوقوع في
 مستنقعات من الدم. والآن تبذل الفصائل

الفلسطينية والإسلامية، بما فيها 'عصبة
 الأنصار'، جهوداً حقيقية لمعالجة القضايا
 الأمنية والحوار مع هؤلاء الشبان المتطرفين،
 بما يضمن عدم تدمير المخيم."
 وتفشّي السلاح وفوضيته في المخيم،
 وفق مسؤول "الحركة الإسلامية المجاهدة"
 الشيخ جمال خطاب، "سبب رئيسي في
 اندلاع الاشتباكات، إذ إن إشكالاً فردياً بين
 اثنين قد يقود إلى استخدام السلاح ويؤدي
 إلى قتلى وجرحى، وإذا كان أحدهما ينتمي
 إلى مجموعة أو فصيل إسلامي، والثاني
 إلى فصيل وطني، يتطور الحدث ولا يعود
 محصوراً في الإطار الفردي."
 وعلى خلفية حدوث الاشتباكات الأخيرة
 بعد اغتيال طلال الأردني ومحاولة اغتيال
 أبو أشرف العرموشي، فإن الشيخ جمال
 خطاب لا يستبعد "وجود طرف ثالث يلعب
 من خلف الستار، وقد يكون هناك من
 يحرض لحصول مثل هذه الاغتيالات،
 وبالتالي تأزيم الوضع داخل المخيم
 والقول إن فيه خللاً أمنياً، وبالتالي لا بد
 من إنهاء هذا الوضع [....]، ولكن الأدوات
 المنفذة هي من أبناء المخيم وليس من
 خارج المخيم. الأحداث الأخيرة حصلت بعد
 اغتيال [المسؤول في فتح] طلال الأردني،
 وما حُكي عن محاولة لاغتيال [المسؤول
 الآخر في فتح] أبو أشرف العرموشي.
 اغتيال طلال الأردني سببته مشاكل في حي
 الطوارئ وفي حي البركسات وحي طيطبا
 في ١٨/٦/٢٠١٥؛ هذه الأحداث وتّرت
 الوضع في المخيم، وعندما اغتيل طلال
 انفجر الوضع. لو أن فتح ردت مباشرة على
 المنفذين أو قتلهم، ما كانت الأمور لتتطور
 أكثر من ذلك، لكن الذي حصل بعد ذلك كانت
 مجموعة من ردود الفعل ليس ضد الأفراد
 الذي نفذوا الاغتيال، بل شملت المخيم كله..
 فقد أطلقت النيران على أحياء بأكملها، وهنا

وقع الخطأ.

وبشأن العلاجات المطلوبة للحيلولة دون الوقوع دائماً في فخ هذه الاشتباكات، يوضح الشيخ جمال خطاب أنه على مستوى الإجراءات الأمنية، "إذا كان لدينا ٢٠٠ عنصر أمن لـ ١٠٠,٠٠٠ هم سكان المخيم، تكون النسبة عنصر أمن واحداً لكل ٥٠٠ شخص.. وهذا غير كاف لضبط الوضع الأمني في المخيم. لذلك يجب مساعدة القوة الأمنية عبر إقناع الناس بضرورة التعاون معها، ونعمل على أن يكون كل مواطن خفياً، وبناء عليه فنحن نشجع السكان في الأحياء والقواطع على المحافظة على الأمن، وخصوصاً الأمن الاجتماعي، وإنشاء تعاون بين الناس والقوة الأمنية." ويوضح أنه جرت وتجري لقاءات مع الناس، "وقد نُظِمَ لقاء مع سكان حي حطين ومع مخيم الطوارئ ومع لجنة حي الصفصاف، ونأمل أن هذه اللقاءات ستثمر تحمّل الجميع مسؤولية الأمن." ويضيف: "ونحن نركز في خطب الجمعة على حرمة القتل وحرمة الاقتتال ومضاره ومفاسده علينا كمخيم، وعلى قضيتنا الفلسطينية، وكذلك من خلال المنشورات التي نعملها، وعبر المقالات التي ننشرها عبر الوتساب والفيس بوك وغيرهما من الوسائل. ونتواصل أيضاً مع الشباب المتطرفين لإقناعهم بضرورة الاعتدال.. وأيضاً نتواصل مع 'فتح' للجم العناصر غير المنضبطة والعمل على معالجة المدمنين على المخدرات."

وينفي الشيخ جمال خطاب أن يكون من يوصفون بالمتطرفين هم من خارج المخيم، ويقول: "لا يوجد في المخيم متطرفون من خارجه منظمون في مجموعات، لأن هؤلاء لا يستهويهم البقاء في المخيم بمقدار ما يستهويهم الذهاب إلى سورية للقتال هناك. مثلاً، كثيراً ما تناول الإعلام قضية شادي

المولوي.. السؤال هنا هو كيف دخل إلى المخيم وكيف خرج منه؟" يضيف موضحاً: "تصور أن الشاب الذي كان يقود السيارة مع المولوي تم اعتقاله على حاجز الأولي، لكن طلب من شادي أن يقود السيارة ويكمل طريقه.. والضابط على الحاجز قال أنه لم يتعرف إلى شادي المولوي!!". ويتابع: "أما قصة فضل شاكر فهو أساساً من سكان التعمير، ويشدد على أنه ليس عندنا لا شيشانية ولا أفغان."

يؤكد الناطق الإعلامي لـ "عصبة الأنصار" الشيخ أبو شريف عقل، أنه "من وجهة نظر شرعية، فإن المحافظة على المخيم واجب شرعي. فالمحافظة على هذا المخيم تعني المحافظة على ١٠٠,٠٠٠ لاجئ: على أعراضهم وعلى دمائهم وعلى أمنهم. والمحافظة على هذا المخيم هو دعم للشتات الفلسطيني ولقضية فلسطين. لقد استطعنا بفضل الله تبارك وتعالى على مدى السنوات الماضية، على الرغم من كل الأحداث التي تدور حولنا، من الحفاظ على هذا المخيم، حتى إنه خلال أحداث مخيم نهر البارد [سنة ٢٠٠٧] نأينا بمخيم عين الحلوة عن تلك الأحداث. وكذلك الأمر، نأينا بالمخيم عن الأحداث التي شهدتها مدينة طرابلس [بين جبل محسن وباب التبانة]، وعن الأحداث في منطقة عبرا."

ويدعو الشيخ أبو شريف إلى اعتبار الاشتباكات التي جرت أخيراً بين "الشباب المسلم" و"فتح" "سحابة صيف"، ويقول: "نسمع من قيادات فتح ومن قيادات الشباب المسلم هذا الشيء، حتى إن الشباب المسلم أدانو الاشتباكات التي حصلت، وأيضاً الأعمال التي أدت إلى الاشتباكات.. يعني الاغتيالات التي طاولت مسؤولين وعناصر من فتح خصوصاً، والتي سبقت الاشتباكات." ويؤكد: "نحن حريصون كل



ملصق لـ "الحركة الإسلامية المجاهدة"

استفدنا عندما يتهجر المخيم؟"

اللجنة الأمنية العليا والقوة الأمنية

في ظل عدم وجود آليات أمن إجرائي رسمية لبنانية داخل المخيمات في لبنان، على الرغم من مرور أعوام طويلة منذ خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان في سنة ١٩٨٢، فإنه لا بد من إيجاد آليات أمن بديلة، متوافق عليها من طرف القوى الموجودة في المخيمات، وهي غير تلك التي كانت موجودة قبل سنة ١٩٨٢، مع بروز القوى الإسلامية والمجموعات "غير المنضبطة". وعليه، وبسبب الفوضى التي عانت المخيمات جرّاءها بعد اتفاق الطائف اللبناني، ومع تكرار الأحداث الأمنية، فإن الفصائل توافقت على تشكيل لجنة أمنية عليا، وقوة أمنية لحفظ أمن المخيمات. يقول مسؤول اللجنة الأمنية العليا في لبنان اللواء منير المقدح: "إن أحد أهم الإنجازات على صعيد أمن المخيمات، كان مبادرة القيادة السياسية الفلسطينية

الحرص على أن الذي حصل لن يتكرر، وممنوع أن يتكرر.. وكلمة ممنوع يردها الشباب المسلم ويردها أبناء حركة 'فتح' وكل الأطراف الأخرى.. إن واجبنا الشرعي هو الحفاظ على هذا المخيم وأن نقدم ما نستطيع من دعم لأهلنا في انتفاضة القدس وفي انتفاضة الضفة الغربية".
وعمّا يمكن لـ "عصبة الأنصار" أن تقوم به لتهدئة عناصر "الشباب المسلم"، يقول الشيخ أبو شريف: "صحيح أن هؤلاء الشباب من أبناء ديننا وملّتنا، ولكن أحياناً تصدر منهم بعض الأعمال التي تدمر المخيم، لذلك توصلنا مع ممثلين عن 'تجمع الشباب المسلم' إلى ضرورة المحاسبة: يعني من يخطئ يجب أن يحاسب.. ونحن بصدد وضع آلية المحاسبة. ونعتقد أنه عندما يدرك الجميع أن هناك من سيحاسبه، تقلّ هذه الأخطاء بنسبة كبيرة، وأنا على ثقة بأن القادم أفضل من الذي مضى، وأن هذه الاشتباكات أعطت درساً قاسياً للجميع، بأن الدم واحد والعرض واحد، والكل يسأل ماذا

مع الغطاء السياسي للقوة الأمنية المشتركة بات بالإمكان التحرك فوراً وأخذ الإجراء المناسب بحق المخليين بالأمن." ويوضح أنه في الفترة الأخيرة "قامت القوة التنفيذية باعتقال أشخاص ينتمي بعضهم إلى الفصائل لإساءتهم لأمن مخيم عين الحلوة، وذلك بشكل سريع، ومن دون أخذ إذن مسبق بذلك."

وعن علاقة المخيم، أمنياً، بمحيطه، يقول اللواء منير المقدح: "نحن نتأثر بمحيطنا، لكن الإنجاز الكبير كان القرار الفلسطيني بعدم التدخل بما يجري في سورية، وكذلك ما يجري في لبنان، حيث لم يدخل الفلسطيني طرفاً لمصلحة جهة لبنانية ضد جهة أخرى، بل لعب دوراً إيجابياً، وكان للأمر هذا مفعول إيجابي لدى مختلف الجهات اللبنانية. كما أننا على تنسيق دائم مع السلطات الرسمية اللبنانية، وخصوصاً الجيش اللبناني، وذلك بهدف الحفاظ على المخيمات وأمنها، على الرغم من بعض الإشكالات التي وقعت أخيراً."

وبشأن المقارنة الدائمة بين أحداث عين الحلوة، وما جرى في نهر البارد في سنة ٢٠٠٧، وما يجري في مخيم اليرموك في سورية، يلفت المقدح إلى أن "ظروف عين الحلوة تختلف تماماً عن حالتَي نهر البارد واليرموك: فالمجموعة المؤلفة من نحو ٣٠٠ - ٤٠٠ شخص، والتي دخلت إلى نهر البارد، لم تكن من أبناء المخيم، وهذا لا ينطبق على عين الحلوة. كما أن وضع مخيم اليرموك مختلف أيضاً، فما يحدث هناك [في سورية، هو] حرب أهلية اندلعت وتأثرت بها كل المخيمات الفلسطينية، وخصوصاً أكبرها، وهو مخيم اليرموك، وهناك من وقف مع النظام السوري، وهناك من أيد المعارضة السورية. ومعلوماتنا هناك فقط ٥١ فلسطينياً توجهوا إلى سورية طيلة

الموحدة في لبنان المؤلفة من كل الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية و"أنصار الله"، إلى تشكيل اللجنة الأمنية العليا، وأيضاً القوة الأمنية الفلسطينية، وهما يتشكلان من كل هذه الفصائل والتي لعبت وتلعب دوراً مهماً في حفظ أمن المخيمات." ويوضح أن "الفصائل في عين الحلوة موحدة خلف فكرة ضرورة الحفاظ على أمن المخيم والجوار، وعدم التدخل بالشؤون اللبنانية واحترام سيادة الدولة اللبنانية، أمّا بقايا جند الشام وفتح الإسلام فهم مجرد أفراد قد يتسببون بإشكال محدود، لكنهم غير قادرين على ضرب أمن مخيم عين الحلوة. إن الوجود القوي لفتح وفصائل منظمة التحرير استطاع أن يلجم إمكانية تطور الأحداث الأخيرة التي شهدتها مخيم عين الحلوة." ويتابع اللواء المقدح: "اليوم هناك موقف فلسطيني موحد إزاء الحفاظ على أمن المخيم، ومن هذا المنطلق تشكلت أخيراً قوة تنفيذية [من ٨٠ عنصراً قابليين للزيادة] تابعة للقوة الأمنية المشتركة، وعناصرها من كل الفصائل الفلسطينية، مهمتها أن تضرب على يد أي مخل بالأمن مهما كانت انتماءاته، فمثلاً إذا تم الاعتداء على عنصر من فتح فليس فتح هي من تأخذ له حقه، بل القوة الأمنية المشتركة هي التي تتحرك، والعكس صحيح، فإن اعتدى عنصر من فتح على شخص آخر، فالقوة الأمنية هي التي تتحرك ضد هذا العنصر."

ويشير مسؤول اللجنة الأمنية الفلسطينية العليا إلى أن "هناك قراراً سياسياً بتغطية مهام القوة الأمنية المشتركة، ولذلك فإن القوة التنفيذية [التي جرى تشكيلها بعد أحداث عين الحلوة الأخيرة] قادرة على أن تتحرك من دون انتظار أن يتم التوافق على قيامها بتوقيف المخل بالأمن... خصوصاً أن تجربة الأمن بالتراضي لم تنجح. الآن



حاجز للقوة الأمنية المشتركة

الشايب: "تم قبل سنتين تشكيل القوة الأمنية المشتركة التي تضم كافة الفصائل الفلسطينية والقوى، من التحالف الفلسطيني وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الإسلامية وأنصار الله، ومهام القوة هي حفظ الأمن في المخيم: من شؤون السير، إلى تسيير الدوريات في المخيم ومعالجة المسائل الأمنية، وهناك الأمن الاجتماعي الذي يتابع الأمور الاجتماعية، ولجنة التحقيق (والسجن) التابعة للقوة الأمنية، ويشرف عليها قيادة أمنية عليا. وبعد نجاح القوة الأمنية في منطقة صيدا تم تعميم هذه التجربة على مستوى مخيمات لبنان كلها." ويوضح: "بدأنا في عين الحلوة بـ ١٥٠ عنصراً، ومن ثم رفعنا العدد حسب الحاجة إلى ٢٢٥، ومن ثم إلى ٢٨١. وفي مخيم المية ومية هناك ٥٠ عنصراً". وبالنسبة إلى ظاهرة انتشار المخدرات، يقول العميد الشايب: "هي ضمن حدود ضيقة وليست منتشرة بشكل واسع.. نتيجة الأوضاع الاقتصادية يوجد من يتعاطى

فترة السنوات الخمس الماضية، وأعمارهم بين ١٦ و١٩ سنة، فيما يشارك اللبنانيون بالمئات، والعراقيون ومن كل الجنسيات بالمئات وبالألاف". وبشأن التنسيق مع الأجهزة الأمنية اللبنانية يقول مسؤول اللجنة الأمنية الفلسطينية العليا: "التنسيق هو على مستوى سياسي عال. الرئيس [محمود عباس] أبو مازن زار لبنان والتقى الرئيس اللبناني، وكان هناك اتفاق على التنسيق على أعلى المستويات، وهكذا تم التنسيق بيننا وبين الجيش اللبناني. فهناك إذاً، تنسيق سياسي رفيع وتنسيق أمني. نحن كلجنة نلتقي مع كل اللبنانيين، فنزور مختلف الأجهزة الأمنية اللبنانية، والمسؤولين السياسيين من نواب ووزراء والمجالس البلدية في المنطقة: المية ومية وصيدا ودرب السيم والحارة والغازية، ونلمس تعاطياً إيجابياً وأخوياً مع الفلسطينيين". وعن الموضوع ذاته، يقول قائد القوة الأمنية في منطقة صيدا العميد خالد



سوق عين الحلوة

الاشتباكات الأخيرة كان الوضع أفضل"، ويُقدّر أن حركة البيع انخفضت بنسبة ٦٠٪ تقريباً. وعمّا يطلبه من المسؤولين عن المخيم، يقول: "أنا أطالب بأن يتفقوا مع بعضهم وتصبح الحركة جيدة في المخيم". وفي السياق ذاته، يقول الشيخ يوسف: "لا شك في أن الوضع الأمني الذي استجدّ في المرحلة الأخيرة، أدى إلى انعدام الاستقرار الاقتصادي، فالاقتصاد مرتبط عادة بالأمن، وما نشهده من هجرة للشباب إلى خارج المخيمات إنما هو دليل بطلالة. ما تراه الآن في الأسواق ليست حركة طبيعية، فالناس يفتقرون إلى السيولة، ونحن لا نزال نعاني آثار الخصاص الأمنية الصعبة التي مرت على المخيم في الأشهر القليلة الماضية". ويطالب الشيخ يوسف "الجميع وكل من يدّعي أنه مسؤول في هذا المخيم، سواء في الفصائل الوطنية أو الإسلامية، أن يتقوا الله في أمتهم وشعبهم، وليحرصوا على دوام هذا الأمن، وأن يضربوا على يد المخلّين والعابثين حتى لا يتكرر ما حصل،

المخدرات ومن يروّجها، ولكن الحالة مسيطر عليها".

ويرفض الشاب الاتهامات لمخيم عين الحلوة بأنه بؤرة أمنية، ويقول: "هذا غير صحيح، ونحن تحت القانون اللبناني وننسق في هذا الشأن مع السلطات الأمنية اللبنانية".

اتفقوا واعطونا الأمن

بينما ينشغل السياسيون والمتقاتلون بالبحث عن توافقات أمنية لوقف انزلاق المخيم نحو الهاوية، فإن مطلب أهالي المخيم بسيط جداً: "اتفقوا واعطونا الأمن، وحولوا دون هجرة شبابنا". في سوق عين الحلوة، يدلي عدد من الباعة بأرائهم فيما يتعلق بتأثير الاشتباكات عامة، والاشتباك الذي حدث في تموز / يوليو ٢٠١٥ خاصة، وكان الأقوى والأكثر خراباً، في الحركة الاقتصادية. يقول حسين عن حركة البيع والشراء في سوق عين الحلوة: "الحركة خفيفة، لكن قبل

أي دور للمجتمع المدني؟

بعد كل خلل أمني في المخيم، تسير تظاهرات في شوارعه تطالب بوقف فوضى السلاح والتقاتل، وبالوقوف بحزم بوجه كل المخلين بالأمن، لكن يبدو أن هذه التحركات هي ردة فعل من المجتمع المدني، بينما المطلوب هو القيام بفعل استباقي يساهم في منع حدوث الاختلالات الأمنية.

يقول مدير "جمعية الشباب الفلسطيني-

لاجيء" عمر النداف: "تتواجد في عين الحلوة بكثرة الحراكات والمنظمات الشبابية والمؤسسات والجمعيات والاتحادات، المستقلة منها أو التابعة لأحزاب وفصائل، وهي تقوم بأدوار تربوية وإغاثية وتوعوية، لكن لا توجد استراتيجية عمل موحدة لها إزاء ما يمكن أن تقدمه للمجتمع في المخيم". ويشير إلى أن هذه الأطر كان لها دور خلال الأحداث الأمنية الأخيرة، "من خلال التواصل مع جميع القوى السياسية لحضها على وقف القتال، ودعوة الناس إلى المشاركة بتظاهرات واعتصامات تطالب بوقف الفوضى الأمنية".

ويتابع النداف: "نحن اليوم نشاهد الكثير من الشباب يهاجرون رغم المخاطر، هرباً من الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني السيء، وهناك التسرب المدرسي وموضوع تفشي آفة المخدرات، لكننا كمنظمات وهيئات مجتمع مدني لا تتوفر لدينا الإمكانيات لكي نقوم بمسؤولياتنا الكبيرة تجاه هذه الأمور".

ويلفت إلى أن "مخيم عين الحلوة لا يوجد فيه شيء يدعم بقاء الشباب، فليس هناك مكتبة عامة ولا ملاعب للأطفال، والبطالة عالية، والدولة اللبنانية تحرم الفلسطينيين من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والمدنية.. هذا الواقع يزيد الضغط على

وأن يلتفتوا إلى ما يجري في فلسطين من بطولات من خلال شابات وشباب يقاومون بالسكاكين وما تيسر من الأسلحة الفردية لمجابهة المحتل وإظهار الفلسطيني الحقيقي على أنه صاحب حق وليس صاحب قتال في مخيمات وأزقة وزوارب". أحمد شاب في مقتبل العمر يجلس أمام دكانه الصغير في السوق، وهو يصف الوضع بالسيء جداً، وعند سؤاله عما يجري يجيب: "الكل بيطنخ [يطلق النار] على بعضه"، لكن على الرغم من "قرفه" ممّا يجري، يرفض فكرة الهجرة ويقول: "أنا باق في المخيم وما بدي [لا أريد أن] أهاجر".

محمود حسين، لا يفكر في الهجرة أيضاً، ويقول: "أنا ولدت هنا وسأبقى هنا". وعما يطلبه، يقول: "أهم شي الأمن والأمان، يعني أرزاقنا تأتي بعد الأمن والأمان". ورداً على سؤال عما يعتبره سبباً لهجرة الشباب، يقول محمود: "يعني موضوع السلاح وموضوع التنظيمات هون، وكل يوم بيطلع تنظيم جديد. هذا الشيء كثير وغير معقول، يعني الشباب عم بتهاجر لأجل هالأمر، ما حدا عم يسافر بسبب تأمين المستقبل، ولكن بيسافروا عشان [بحثاً عن] الأمان، وأغلب الشباب يلي سافروا على ألمانيا عم بيقولوا إنهم مبسوطين بالنظام والأمان... إحنا كنا عايشين أحلا عيشة ومبسوطين، شو بدن منّا؟ يعني نهاجر من المخيمات؟"

ويقول أبو محمود عن الوضع في سوق عين الحلوة: "الاقتصاد ضعيف.. الناس لا تستطيع العمل ولا حتى الدخول والخروج مثل قبل، هناك من هاجر.. المضايقات الاقتصادية كثيرة وهناك غلاء معيشة والناس لا تمتك النقود".

كيفية التعامل في البيت أو مع الجيران أو داخل المجتمع."

خاتمة

تغيّر مخيم عين الحلوة كثيراً بين مرحلتَي المد الثوري، وضمور الثورة؛ تحوّل من قاعدة للثورة في الجنوب اللبناني، إلى "غيتو" وفزاعة أمنية تمكّن سكانه وقواه الوطنية والإسلامية حتى الآن من الحيلولة دون انفجاره من الداخل، أو تفجيره من الخارج. لكن هل يمكن أن يقاوم المخيم إلى ما لا نهاية من دون إسناده سياسياً ومعنوياً ومالياً من طرف منظمة التحرير و / أو الفصائل التي لديها تمثيل سياسي وقدرات مالية كبيرة؟

إن عدم إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أساس ما تم الاتفاق عليه في مجمل الحوارات بين الفصائل، وخصوصاً في القاهرة، لجهة تمثيل جميع القوى، واستعادة المنظمة دورها كممثلة لكل فلسطين وكل الفلسطينيين: في الداخل وفي الشتات، سيُبقى الشتات على فوهة بركان، ويديم.. بل يفاقم المخاطر التي تحيط بمخيم عين الحلوة، كأخر عواصم الشتات بعدما دُمرت عواصم أخرى، في الأردن في مطلع سبعينيات القرن الماضي، وفي سورية حالياً. وبينما تعيش المنطقة العربية مرحلة نزاع ما قبل موت الكيانات التي رُسمت عبر سايكس - بيكو، من دون أن يكون هناك ملامح إعادة البناء، وإنما ملامح فوضى طويلة الأمد، وفي الوقت الذي تكاد القضية الفلسطينية تخرج من أدنى الاهتمامات العربية؛ يُصر الفلسطينيون على مواصلة درب الانقسام المدمر، في انتظار مخلص يحتاج بدوره إلى مَنْ يخلصه من فوضاه!! إن الحفاظ على عين الحلوة، وبالتالي

الشباب والمجتمع."

أمّا دور المرأة في عين الحلوة فلا يكاد يلاحظ، على خلاف ما كان عليه الأمر سابقاً، إذ خلال زيارتي المخيم بعد الانسحاب الإسرائيلي من صيدا في سنة ١٩٨٥، كنت شاهداً على تنظيم فتيات المخيم نوبات الحراسة الليلية، وعلمت أنهن كنّ يشاركن بفاعلية في الكشف عن المخبرين الذين يعملون لمصلحة الاحتلال الإسرائيلي، وفي عمليات الاستطلاع في صيدا، لتنفيذ عمليات ضد دوريات الاحتلال، فضلاً عن دور الأمهات في إدخال المال إلى المخيم لدعم صموده، وتأمينهن التموين الغذائي اللازم للمقاتلين والمقاتلات. وتقول مشرفة القطاع النسوي الفلسطيني لحزب الشعب في لبنان وعضو الهيئة الإدارية للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية دنيا خضر: "إن المرأة الفلسطينية في لبنان، وتحديدًا في عين الحلوة، كان لها دور مميز مرت فيه في عدة مراحل منذ وجود الثورة: اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، لكن الآن هناك الكثير من المشاكل التي تواجه المرأة وتحّد من تحركاتها، ولا تمكنها من أن تكون شريكاً في أخذ القرار السياسي، وهي غائبة عن التمثيل في اللجان الشعبية، ويكتفى في أن تكون في الاتحادات النسائية وبعض المهام الاجتماعية." وتأسف لأن "دور المرأة في تنظيم التظاهرات الأخيرة بعد الأحداث الأمنية ومشاركتها كانت محدودة جداً."

وعن العمل الذي تقوم به الأطر والاتحادات النسائية، تقول دنيا خضر: "يوجد لدينا تحركات لتوعية المرأة بكافة المجالات التي تستطيع أن تعمل فيها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتنموياً وتربوياً، وعلى صعيد تحسين الحالة النفسية للمرأة والطفل خلال الأحداث وبعدها، ولدينا مراكز استماع، ومراكز تعليم المرأة على

على ما تبقى من شتات، يحتاج، فضلاً
عن ممانعة أهله وقواه وصمودهم أمام
محاولات تدميره، إلى أن ينتهي الانقسام
بين "فتح" و"حماس"، وأن يعاد بناء منظمة
التحرير، ليس كهياكل تنظيمية فقط، بل

كفكرة واستراتيجية أيضاً، بما يعيد إلى
الشتات دوره الريادي في إطلاق الثورة
والمحافظة على استمراريتها، وتمكينه
من أن يكون حاضنة سياسية واقتصادية
ومعنوية لانتفاضة الأرض المحتلة. ■

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

بالاشتراك مع النادي الثقافي العربي - بيروت

فلسطين

وصراعنا مع الصهيونية وإسرائيل

مجموعة مقالات ومحاضرات، ١٩٥٧ - ٢٠٠٩

وليد الخالدي

٤٧٩ صفحة ١٥ دولاراً